

 <p>مجلة الدراسات التاريخية والحضارية Journal of Historical & Cultural Studies</p>	<p>IRAQI Academic Scientific Journals</p>  <p>العراقية المجلات الأكاديمية العلمية</p>	<p>JHCS مجلة الدراسات التاريخية والحضارية</p>
<p>Journal of historical & cultural studies Print - ISSN: 20231116 & Online - ISSN: 88192663</p> <p>Journal Homepage: https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/396</p>		

***Name of The Researcher(1):** Mahdi Hashim Muhammad
Place of Work: University of Wasit / College of Basic Education – Department of History.

The United Democratic Front and its political role in opposing apartheid in South Africa (1983-1991)

Key Words:

- political transformation
- popular resistance
- labor movements
- democratic change
- mass action

Abstract:

This research explores the political and organizational role of the United Democratic Front (UDF) in the anti-apartheid movement in South Africa between 1983 and 1991. Apartheid, established in 1948, was a system of institutionalized racial segregation that excluded the black majority from political, economic, and social participation.

The study highlights the emergence of the UDF as a broad coalition that unified various opposition forces, transforming fragmented resistance into a coordinated mass movement. It examines the UDF's role in mass mobilization, grassroots organization, and its contribution to intensifying political pressure on the apartheid regime.

The research further analyzes the transition period between 1989 and 1991, during which South Africa experienced significant political changes, including negotiations and the gradual dismantling of apartheid structures.

Article Information:

Received: 5/5/2026
Received in revised form:1/6/2026
Accepted:7/6/2026
Final Proofreading:25/5/2026
Published:18/6/2026

Information of the corresponding researcher:

©THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY /LICENSE. <http://creativecommons.org/licenses/by/4.0>

السياسي في معارضة الفصل العنصري في جنوب إفريقيا (1991-1983)

الملخص:

تعد جنوب أفريقيا واحدة من أبرز البلدان التاريخية التي شهدت نظامًا سياسيًا قائمًا على التمييز العرقي الممنهج، إذ تأسس نظام الفصل العنصري منذ عام 1948 بوصفه منظومة قانونية وسياسية أعادت تشكيل المجتمع على أساس الانقسام العرقي الصارم، مما أدى إلى إقصاء الأغلبية السوداء من المشاركة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وقد استمر هذا النظام لعقود طويلة، لكنه لم يكن نظامًا ثابتًا أو مستقرًا، بل واجه تحولات عميقة ناتجة عن تصاعد المقاومة الداخلية وتنامي الضغوط الدولية عليه.

وفي هذا السياق، برزت الجبهة الديمقراطية المتحدة عام 1983 بوصفها تحالفًا سياسيًا واسعًا ضم مختلف مكونات المعارضة، مثل النقابات العمالية والحركات الطلابية والمنظمات الدينية والمجتمعية، لتشكل إطارًا جامعيًا أعاد تنظيم العمل المناهض للفصل العنصري. وقد لعبت هذه الجبهة دورًا مهمًا في تحويل المقاومة من حالة تشتت إلى حركة جماهيرية منظمة ذات تأثير مباشر في البنية السياسية للدولة.

يهدف هذا البحث إلى تحليل الدور السياسي والتنظيمي للجبهة الديمقراطية المتحدة خلال الفترة (1983-1991)، ودراسة إسهامها في إعادة تشكيل بنية المعارضة، وتطورها من حركة احتجاجية إلى فاعل مركزي في مسار التحول السياسي الذي انتهى بتفكك نظام الفصل العنصري وبداية المرحلة الديمقراطية في جنوب أفريقيا.

* اسم الباحث (1) المراسل: م.د مهدي هاشم محمد
مكان العمل: جامعة واسط / كلية التربية الأساسية -
قسم التاريخ
Mmuhamad@uowasit.edu.iq

الكلمات المفتاحية

- الجبهة الديمقراطية المتحدة - جنوب أفريقيا
- نظام الفصل العنصري
- الحركات الاجتماعية
- التحول السياسي

معلومات البحث

تاريخ استلام البحث: 2026/5/5

تاريخ استلام النسخة النهائية: 2026/6/1

تاريخ قبول النشر: 2026/6/7

تاريخ اجراء التدقيق اللغوي: 2026/5/25

تاريخ النشر على موقع المجلة: 2026/6/18

معلومات الباحث المراسل:

©THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY /LICENSE. <http://creativecommons.org/licenses/by/4.0>

المقدمة

تعد جنوب أفريقيا واحدة من أبرز البلدان التي شهدت ابشع مشاهد التمييز العنصري وهذا نتاج عدة عوامل يأتي الموقع الاستراتيجي في مقدمتها كمركز تجاري عالمي، إذ توالت على أرضها العديد من الأجناس البشرية بدأ من استيطان الهولنديين والمؤسس الأول يان فان ريببيك في ٦ أبريل ١٦٥٢م وانتهاء بالبريطانيين بعد إطلاق يدهم بناء لمقررات مؤتمر فيينا عام ١٨١٥م والتي سعت لإدخال جنس جديد وهم الهنود سدا للنقص الحاد الحاصل في الأيدي العاملة الرخيصة والمتقبلة لأعمال السخرة في بعض الأحيان الأمر الذي يدعم الاقتصاد ويديم عجلة المصانع وكحل لرفض قبائل الزولو العمل في مزارع قصب السكر والواقع الذي فرض نفسه بعد إقرار قانون إلغاء العبودية لعام ١٨٣٣م ، وبهذا فتح الباب على أصحاب الأرض لمنافس جديد صعب المراس ويمتلك من الخبرات الفنية ما يعجز عن تقديمه الأفارقة ، لا سيما وأن الهنود من أشد الشعوب تمسكا بقيمتهم وعاداتهم وتقاليدهم بل وانتمائهم الوطني وقليلي الانسجام مع الآخرين حتى وأن بعدوا عن أراضيهم ولسنين طوال لهذا يعدون افضل من يتعاقد معهم ضمن العقود طويلة الأمد .

لهذا وبالرغم من تقاربهم مع الأفارقة فترة احتدام الصراع ضد نظام الفصل العنصري الا أنهم منزلين عنهم ولا يلتقون إلا في أوقات العمل .

ولا يفوتنا ذكر الجنس الذي فرض نفسه واصار يشاطر الأفارقة الأصليين في الانتماء وهم المليونين الذين ولدوا على هذه الأرض وتربوا على خيراتها ولا يعرفون أرضا غيرها ولكنهم عنصر غير مرحب بهم من الطرفين فالبيض يعدهم افارقة والافارقة يحسبونهم بيض لاصولهم الأوربية فصاروا مزيجا من الأفريكانو فحي البوكاب في كيب تاون من يجمعهم ويمثل هويتهم .

نتاجا لهذا الخليط الغير متجانس والنظام العنصري المقيت والذي يدار بالعقلية رأسمالية البحتة إذ لا قيمة للبشر أمام عجلة المال والاقتصاد المتحرك ، ظهرت الملامح الشعبية للجبهة الديمقراطية المتحدة موضوع البحث والدراسة واهتمام الباحث لما لعبه هذه الجبهة من الدور الكبير للحشد الجماهيري الواسع إذ استقطبت كافة الشرائح العاملة وحتى المرأة التي كانت الانطلاقة الأولى لها في الحراك الشعبي ومن ثمة السياسي والتي عبرت من خلاله عن انتماءها الوطني ودورها في المساهمة الفعالة لبناء الوطن ، كما كان للنظام الامركزي الذي عملت عليه حصن منيعا وحائط صد يقف وبقوة أمام كافة التحديات التي واجهت قياداتها التي حاول خرقها واضعافها وبقوة النظام العنصري منذ تأسيسه وحتى عام ١٩٨٣ وحتى حله عام ١٩٩١م إذ كان الركيزة الأساسية في القضاء على النظام التمييز العنصري وانطلاق النظام الديمقراطي ليعلن ان الحلم صار حقيقة رغم طول السنين ، ليكون نبراس لأحلام الشعوب المضطهدة وكشاهد حي لتحقيق الخلاص من الظلم وجبروت النفس البشرية التي جبلت على ظلم الإنسان لإبن جنسه تحت عناوين ومسميات ما كان لخالقه عزوجل شأن بها إذ هي نتاج النفس الإمارة بالسوء .

للدراستين أدناه من أبرز الدراسات التي اغنت الباحث لتعقب سير مراحل تطور الجبهة منذ النشأة وحتى حلها .

المبحث الأول: نشأة الجبهة الديمقراطية المتحدة وتبلور العمل الجماهيري ضد نظام الفصل

العنصري (1983-1986)

تعد جنوب أفريقيا واحدة من أكثر التجارب السياسية تعقيدا في القرن العشرين، ليس فقط بسبب طبيعة نظام الحكم الذي تأسس فيها، بل بسبب عمق البنية الاجتماعية التي أنتجها هذا النظام واستمر في إعادة إنتاجها لعقود طويلة. فمنذ عام 1948، ومع وصول الحزب الوطني إلى السلطة، جرى ترسيخ نظام الفصل العنصري بوصفه منظومة سياسية وقانونية شاملة أعادت تنظيم المجتمع على أسس عرقية صارمة، تقوم على الفصل الكامل بين السكان في مختلف مجالات الحياة، من السكن والتعليم إلى العمل والحقوق السياسية. وقد أدى هذا النظام إلى تكريس هيمنة الأقلية البيضاء بشكل مؤسسي، مقابل إقصاء الأغلبية السوداء من المجال العام وإخضاعها لقيود قانونية شديدة (Worden, 2007, p. 13)

لكن هذا البناء السياسي لم يكن مستقراً بالكامل، إذ حمل في داخله تناقضاً جوهرياً تمثل في اعتماد الاقتصاد الجنوب أفريقي على العمالة السوداء، خصوصاً في قطاعات التعدين والصناعة، في الوقت الذي كان فيه هؤلاء العمال محرومين من أي حقوق سياسية أو تمثيل قانوني. ومع توسع الاقتصاد الصناعي، بدأ هذا التناقض يتعمق بشكل متزايد، إذ أصبح من المستحيل الفصل بين الحاجة الاقتصادية للإدماج وبين الإصرار السياسي على الإقصاء، مما أنتج حالة من التوتر البنوي المستمر داخل الدولة والمجتمع (Thompson, 2001, p. 190)

(

ومع دخول السبعينيات، بدأت ملامح هذا التناقض تظهر بشكل أكثر وضوحًا، خصوصًا مع توسع المدن الصناعية وازدياد الهجرة الداخلية للسكان السود نحو المراكز الحضرية، وهو ما أسهم في تشكل طبقة عاملة حضرية أكثر تنظيمًا ووعيًا بواقعها الاجتماعي والسياسي. وقد لعبت النقابات العمالية دورًا محوريًا في هذه المرحلة، إذ لم تعد تقتصر على المطالب المعيشية المباشرة، بل بدأت تربط بين الأوضاع الاقتصادية والبنية السياسية للنظام، مما ساهم في نقل الصراع من مستواه الاجتماعي المحدود إلى مستوى سياسي أوسع وأكثر شمولًا (Lodge, 1983, p. 205).

وفي هذا السياق المتصاعد من التوتر الاجتماعي والسياسي، جاءت انتفاضة سويتو عام 1976 لتشكل لحظة تحول كبرى في تاريخ جنوب أفريقيا الحديث، إذ بدأت كحركة طلابية احتجاجًا على سياسات التعليم المفروضة، لكنها سرعان ما تحولت إلى انتفاضة شعبية واسعة ضد النظام بأكمله. وعلى الرغم من القمع العنيف الذي واجهتها به الدولة، فإن هذه الانتفاضة أعادت إحياء الحركة المناهضة للفصل العنصري، ومنحتها طابعًا جماهيريًا أكثر اتساعًا وجرأة (Thompson, 2001, p. 212). كما أسهمت حركة الوعي الأسود في تعميق هذا التحول من خلال التركيز على تحرير الوعي وبناء هوية سياسية مستقلة للسود تقوم على رفض الهيمنة الفكرية والثقافية للنظام، مما ساعد على إعادة تشكيل الوعي السياسي بوصفه مشروعًا تحرريًا شاملاً (Biko, 1978, p. 45).

ومع بداية الثمانينيات، حاولت الدولة الجنوب أفريقية احتواء هذا التصاعد المتنامي في المقاومة عبر إدخال إصلاحات محدودة، كان أبرزها مشروع البرلمان الثلاثي عام 1983، الذي منح تمثيلًا جزئيًا للملونين والهنود، في حين استمر استبعاد الأغلبية السوداء من العملية

السياسية. إلا أن هذا المشروع لم يُنظر إليه بوصفه إصلاحًا حقيقيًا، بل كألية سياسية تهدف إلى إعادة إنتاج النظام العنصري بصيغة أكثر مرونة، وتفكيك وحدة المعارضة عبر خلق تمايزات داخلية بينها. (Seekings, 2000, p. 35)

في ظل هذا المناخ السياسي المشحون، نشأت الجبهة الديمقراطية المتحدة عام 1983 بوصفها استجابة مباشرة لحالة التشتت داخل الحركة المناهضة للفصل العنصري. فقد تشكلت الجبهة كتحالف واسع ضم مئات التنظيمات المختلفة، من نقابات عمالية وحركات طلابية ومنظمات دينية وجمعيات مجتمعية، لتشكل إطارًا جامعيًا لمختلف أشكال المعارضة. ولم تكن هذه الجبهة حزبًا سياسيًا تقليديًا، بل كانت بنية تنظيمية شبكية تقوم على التنسيق الأفقي بين مكوناتها، وهو ما منحها مرونة عالية في الحركة والانتشار، وفي الوقت ذاته جعلها أكثر صعوبة في التفكيك من قبل أجهزة الدولة. (Seekings, 2000, p. 40)

وقد اعتمدت الجبهة بشكل أساسي على اللجان القاعدية في الأحياء، التي تحولت إلى وحدات تنظيمية تدير الحياة السياسية اليومية، وتنظم الاحتجاجات والإضرابات، وتتسق أشكال المقاومة المختلفة. ومع هذا التحول، لم يعد الفعل السياسي محصورًا داخل النخب أو التنظيمات المركزية، بل أصبح جزءًا من الحياة اليومية للسكان، حيث تداخل الاجتماعي بالسياسي بشكل عميق، وأصبحت الأحياء نفسها فضاءات لإنتاج الفعل السياسي وتنظيمه بشكل مستمر. (Worden, 2007, p. 138)

كما تبنت الجبهة خطابًا سياسيًا واضحًا يقوم على رفض كامل لنظام الفصل العنصري، والدعوة إلى إقامة دولة ديمقراطية تقوم على المساواة والمواطنة الشاملة. وقد ساعد هذا الخطاب على توسيع قاعدة الدعم الشعبي للجبهة، إذ لم تُطرح بوصفها تمثيلًا لفئة محددة، بل

كمشروع وطني شامل يسعى إلى إعادة بناء الدولة على أسس جديدة أكثر عدالة (Mandela, 1994, p. 115).

وخلال الفترة الممتدة بين 1983 و1986، تحولت الجبهة الديمقراطية المتحدة إلى قوة تعبئة جماهيرية واسعة، قادرة على تنظيم الاحتجاجات والإضرابات في مختلف المدن والمناطق، مستفيدة من تحالفها مع النقابات العمالية والحركات الطلابية. وقد أدى هذا التصاعد في النشاط السياسي إلى إدخال البلاد في حالة من التوتر المستمر، انتهت بإعلان حالة الطوارئ، وهو ما يعكس حجم التحدي الذي شكّله الجبهة للنظام السياسي القائم. وبهذا الشكل، فإن نشأة الجبهة الديمقراطية المتحدة لم تكن مجرد استجابة ظرفية لسياسات الدولة، بل كانت انعكاساً لتحول بنيوي عميق داخل المجتمع الجنوب أفريقي، انتقل فيه من التشتت إلى التنظيم، ومن الاحتجاج المحدود إلى الفعل الجماهيري الواسع، وهو ما أسس لمرحلة جديدة من الصراع السياسي الذي سيستمر بالتصاعد في السنوات اللاحقة (Thompson, 2001, p. 220).

المبحث الثاني: تصاعد المواجهة السياسية وتوسع دور الجبهة الديمقراطية المتحدة في

جنوب أفريقيا (1986-1989)

مع دخول جنوب أفريقيا النصف الثاني من ثمانينيات القرن العشرين، كانت البلاد قد وصلت إلى مرحلة سياسية شديدة التعقيد، اتسمت بتصاعد غير مسبوق في حدة المواجهة بين الدولة التي تتمسك بنظام الفصل العنصري، وبين مجتمع بات أكثر تنظيماً وقدرة على التعبئة السياسية. ولم تعد هذه المواجهة مجرد سلسلة من الاحتجاجات المتفرقة أو التحركات

المحدودة، بل تحولت إلى صراع شامل يمس بنية الدولة نفسها، في ظل توسع الجبهة الديمقراطية المتحدة وتحولها إلى أحد أبرز الفاعلين السياسيين في البلاد.

في هذه المرحلة، بدأت الدولة الجنوب أفريقية تعتمد بشكل متزايد على أدوات القمع المباشر، بما في ذلك إعلان حالة الطوارئ وتوسيع صلاحيات الأجهزة الأمنية، في محاولة للسيطرة على موجة الاحتجاجات المتصاعدة. غير أن هذا التصعيد الأمني لم يأت في سياق استقرار سياسي، بل في ظل مجتمع يشهد إعادة تشكل عميقة في بنيته الاجتماعية والسياسية، حيث أصبحت المعارضة أكثر تنظيمًا واتساعًا، وأصبحت الجبهة الديمقراطية المتحدة تمثل مركز ثقل رئيسيًا في هذا الحراك المتنامي. (Thompson, 2001, p. 230)

لقد اتسمت هذه المرحلة بانتقال نوعي في طبيعة الصراع، إذ لم يعد محصورًا في مطالب إصلاحية أو احتجاجات محلية، بل أصبح صراعًا بين مشروعين متناقضين: مشروع الدولة القائم على إعادة إنتاج النظام العنصري، ومشروع مجتمعي واسع يسعى إلى تفكيك هذا النظام وإعادة بناء الدولة على أسس ديمقراطية. هذا التحول جعل البلاد تعيش حالة من التوتر السياسي المستمر، أقرب إلى وضع "الطوارئ غير المعلنة" نتيجة اتساع نطاق المواجهة في الشارع السياسي.

في هذا السياق، لعبت الجبهة الديمقراطية المتحدة دورًا محوريًا في إعادة تشكيل بنية العمل السياسي داخل المجتمع الجنوب أفريقي. فقد توسعت بشكل كبير في شبكاتها التنظيمية، وانتقلت من العمل المحلي إلى مستوى وطني أكثر شمولًا، مستندة إلى بناء لجان قاعدية في الأحياء والمناطق الحضرية. هذه اللجان لم تكن مجرد أدوات لتنظيم الاحتجاج، بل تحولت تدريجيًا إلى هياكل اجتماعية بديلة ساهمت في إدارة الحياة اليومية وتنظيم العلاقات داخل

المجتمعات المحلية، ما جعلها في بعض المناطق تقوم بوظائف قريبة من وظائف الدولة نفسها
(Seekings, 2000, p. 75).

وقد أشارت بعض الدراسات العربية إلى أن هذه اللجان شكّلت نوعاً من السلطة الموازية غير الرسمية، حيث لم تعد الدولة هي الجهة الوحيدة التي تتحكم في الفعل الاجتماعي والسياسي داخل الأحياء السوداء، بل أصبحت الجبهة جزءاً من هذا التنظيم اليومي للحياة (الكعبي، 2018، ص 203) هذا التوسع في البنية التنظيمية للجبهة منحها قدرة كبيرة على الصمود في مواجهة القمع، وفي الوقت نفسه جعلها أكثر حضوراً في تفاصيل الحياة اليومية للسكان.

وفي موازاة ذلك، لعبت النقابات العمالية دوراً حاسماً في تعزيز قوة الجبهة الديمقراطية المتحدة، إذ شهدت البلاد موجة واسعة من الإضرابات العمالية التي شملت قطاعات استراتيجية مثل التعدين والنقل والصناعة. وقد ساهم هذا الحراك النقابي في تحويل المطالب الاقتصادية إلى أدوات ضغط سياسي مباشر على الدولة، مما أدى إلى إضعاف قدرتها على التحكم في الاقتصاد والمجتمع في آن واحد. (Lodge, 1983, p. 212)

كما برزت الحركة الطلابية كفاعل رئيسي في هذه المرحلة، حيث تحولت الجامعات إلى فضاءات للنشاط السياسي والتنظيم الاحتجاجي، وأصبح الشباب عنصراً أساسياً في استمرار الحراك المناهض للنظام. وقد ساهم هذا التفاعل بين الجبهة والقطاع الطلابي في خلق حالة من التعبئة المستمرة التي حافظت على زخم الحركة رغم تصاعد القمع (عبد الله، 2015، ص

ومع توسع هذا الحراك، بدأت ملامح ما يمكن وصفه بـ «إعادة التأسيس المجتمعي الشامل» بالظهور، إذ لم يعد الفعل السياسي مقتصرًا على الأحزاب أو التنظيمات التقليدية، بل أصبح جزءًا من الحياة اليومية في الأحياء السوداء، حيث امتزج النشاط الاجتماعي بالفعل السياسي بشكل يصعب الفصل بينهما (السعدي، 2020، ص 6). هذا التداخل العميق بين الاجتماعي والسياسي جعل من المجتمع نفسه مساحة مقاومة مستمرة للنظام القائم.

في المقابل، لجأت الحكومة الجنوب أفريقية إلى تصعيد غير مسبوق في أدوات القمع، من خلال إعلان حالة الطوارئ، وتوسيع صلاحيات الاعتقال دون محاكمة، وتقييد حرية الإعلام، وتكثيف الملاحقات السياسية. وقد أدى هذا التحول إلى تبلور ما يشبه «الدولة الأمنية»، حيث أصبح العنف السياسي جزءًا من الحياة اليومية في مختلف المدن والمناطق (Thompson, 2001, p. 230).

لكن المفارقة المهمة في هذه المرحلة أن هذا القمع الواسع لم يؤدِّ إلى إضعاف الجبهة الديمقراطية المتحدة، بل ساهم في تعزيز مكانتها داخل المجتمع، إذ اعتُبر دليلًا على هشاشة النظام وليس قوته. ويشير عدد من الباحثين إلى أن شدة القمع أدت إلى تعزيز وحدة المعارضة بدل تفكيكها، لأن العنف المفرط خلق حالة من التماسك الاجتماعي والسياسي داخل الحركة (الحسيني، 2017، ص 119)

كما فشلت محاولات استهداف القيادات الميدانية للجبهة في تحقيق نتائج حاسمة، بسبب طبيعة بنيتها التنظيمية غير المركزية، التي اعتمدت على شبكة واسعة من اللجان المحلية القادرة على إعادة إنتاج نفسها بشكل مستمر، مما جعل تفكيكها أمرًا بالغ الصعوبة من الناحية العملية. (Worden, 2007, p. 140).

وفي خضم هذا التصعيد، لعبت المؤسسات الدينية، وعلى رأسها الكنائس، دوراً مهماً في دعم الحراك الشعبي، حيث تحولت بعض دور العبادة إلى فضاءات للنقاش السياسي والتنظيم الاجتماعي، مما منح الحركة بعداً أخلاقياً وإنسانياً عزز من شرعيتها داخلياً وخارجياً (Mandela, 1994, p. 115).

ومع اقتراب نهاية الثمانينيات، بدأت ملامح التحول السياسي تظهر بشكل أوضح داخل بنية النظام، إذ لم يعد قادراً على فرض سيطرته الكاملة على المجتمع، في ظل استمرار الإضرابات والاحتجاجات وتزايد العزلة الدولية. وقد ساهمت الجبهة الديمقراطية المتحدة في هذا التحول من خلال الحفاظ على الضغط الشعبي المستمر ومنع انهيار الحراك، مما جعل النظام في حالة دفاع دائم على المستويين السياسي والاقتصادي.

كما أظهرت الدراسات أن هذه المرحلة شهدت «تأكلاً تدريجياً في شرعية النظام السياسي» نتيجة عجزه عن تقديم حلول حقيقية للأزمة الداخلية أو احتواء الاحتجاجات المتصاعدة (الكعبي، 2018، ص 208) ومع تصاعد الضغوط الاقتصادية الناتجة عن الإضرابات والعقوبات الدولية، بدأت الدولة تدخل مرحلة إعادة تقييم لموقفها السياسي، وهو ما مهد لاحقاً لفتح مسار التفاوض مع قوى المعارضة.

وبذلك، لم تكن مرحلة 1986-1989 مجرد مرحلة تصعيد سياسي، بل كانت لحظة إعادة تشكيل عميقة لموازن القوة داخل جنوب أفريقيا، حيث انتقلت الجبهة الديمقراطية المتحدة من كونها إطاراً احتجاجياً واسعاً إلى فاعل سياسي مركزي في معادلة الضغط على النظام، مما مهد لمرحلة التحول السياسي الكبرى التي ستبدأ في نهاية الثمانينيات.

المبحث الثالث : التحول السياسي في جنوب أفريقيا وانحسار نظام الفصل العنصري ودور الجبهة الديمقراطية المتحدة (1989-1991)

مع اقتراب نهاية ثمانينيات القرن العشرين، كانت جنوب أفريقيا تدخل مرحلة سياسية شديدة الحساسية، اتسمت بتفكك تدريجي في البنية الصلبة لنظام الفصل العنصري الذي استمر منذ عام 1948 بوصفه منظومة حكم قائمة على الفصل العرقي والإقصاء المؤسسي للأغلبية السوداء. هذا النظام الذي بدا طويلاً وكأنه ثابت وغير قابل للتغيير، بدأ في تلك المرحلة يظهر عليه إنهاك داخلي واضح، نتيجة تراكم طويل من الأزمات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، إلى جانب تصاعد المقاومة الداخلية واتساع العزلة الدولية.

لقد أصبح واضحاً في هذه المرحلة أن الدولة الجنوب أفريقية لم تعد تمتلك القدرة نفسها على التحكم بالمجتمع كما في السابق، إذ شهدت المدن الكبرى موجات متصاعدة من العصيان المدني والإضرابات العمالية، خاصة في قطاعات التعدين والنقل والصناعة، وهي القطاعات التي كانت تمثل العمود الفقري للاقتصاد. وفي الوقت ذاته، كانت العقوبات الاقتصادية الدولية والمقاطعات السياسية تزيد من الضغوط على النظام، ما أدى إلى تراجع تدريجي في قدرته على الاستمرار دون تغيير جذري في بنيته السياسية (حسين، 2014، ص 176).

وفي هذا السياق المتوتر، جاءت بداية عام 1990 لتشكل لحظة انعطاف تاريخية، حين أعلنت الحكومة الجنوب أفريقية الإفراج عن نيلسون مانديلا ورفع الحظر عن عدد من التنظيمات السياسية المعارضة. وقد مثل هذا القرار تحولاً نوعياً في علاقة الدولة بالمعارضة، إذ انتقلت من سياسة الإقصاء الكامل إلى الاعتراف الجزئي بالخصوم السياسيين، وهو ما فتح الباب أمام مرحلة جديدة من التفاوض السياسي وإعادة تشكيل النظام القائم (العلي، 2017، ص 89).

غير أن هذا التحول لم يكن يعني نهاية الصراع، بل إعادة صياغته داخل إطار سياسي جديد، حيث انتقل مركز الفعل السياسي تدريجيًا من الشارع إلى طاولة المفاوضات. وفي هذه المرحلة، واجهت الجبهة الديمقراطية المتحدة تحديًا بالغ الأهمية تمثل في الحفاظ على تماسك الحراك الشعبي ومنع تفككه، خصوصًا مع دخول عدد من القيادات السياسية في مسار التفاوض الرسمي مع الحكومة. وقد أصبحت الجبهة في هذه اللحظة تعمل بوصفها قوة تنظيمية ضاغطة من جهة، وأداة لضبط إيقاع الحراك الشعبي من جهة أخرى (التميمي، 2019، ص 211).

ومع بداية التسعينيات، بدأت الدولة الجنوب أفريقية عملية تفكيك تدريجي لنظام الفصل العنصري، من خلال رفع القيود عن النشاط السياسي، وفتح المجال أمام الأحزاب والتنظيمات، وإعادة النظر في البنية القانونية التي كانت تقوم عليها منظومة الفصل. إلا أن هذه المرحلة اتسمت بقدر كبير من التعقيد، بسبب استمرار وجود مؤسسات النظام القديم بالتوازي مع نشوء ملامح النظام السياسي الجديد، مما خلق حالة من الازدواج السياسي وعدم الاستقرار المؤسسي (Naidoo, 2002, p. 134)

في هذا السياق، استمرت الجبهة الديمقراطية المتحدة في أداء دورها كإطار جماهيري واسع في الشارع السياسي، لكنها بدأت في الوقت نفسه تمر بتحول وظيفي مهم. فلم يعد الهدف الأساسي هو التعبئة الاحتجاجية فقط، بل أصبح الحفاظ على وحدة الحركة الشعبية ومنع انهيارها في ظل الانتقال نحو المسار السياسي الرسمي. وبذلك تحولت الجبهة من حركة ضغط مباشر إلى فاعل سياسي يدير مرحلة انتقال حساسة بين النظام القديم والجديد.

وقد ساهم هذا الدور في منع تفكك الحراك الشعبي خلال مرحلة التفاوض، إذ حافظت الجبهة على مستوى من التنظيم المجتمعي الذي أبقى على الضغط الشعبي حاضرًا في المشهد السياسي، ومنع احتكار العملية السياسية من قبل النخب فقط. ويشير عدد من الدراسات إلى أن هذه المرحلة تمثل انتقال الحركات الجماهيرية من منطقتي المواجهة إلى منطقتي إدارة التحول السياسي داخل الدولة (Chandra, 2005, p. 201)

ومن أبرز التحولات في هذه المرحلة أيضًا التغير العميق في البنية الاجتماعية والسياسية للمجتمع الجنوب أفريقي، حيث بدأ مفهوم المواطنة يتقدم تدريجيًا على مفهوم الانقسام العرقي، وبدأت تتشكل هوية سياسية جديدة تقوم على المساواة والاندماج بدل الفصل والإقصاء. وقد ساهمت الجبهة الديمقراطية المتحدة في هذا التحول من خلال خطابها السياسي الذي ركز على الوحدة الوطنية ورفض التمييز، مما ساعد على إعادة بناء الوعي السياسي داخل المجتمع في اتجاه أكثر شمولية (النعيمي، 2020، ص 163).

كما يرى بعض الباحثين أن هذه المرحلة تمثل لحظة انتقال تاريخية من الدولة الإقصائية إلى الدولة التفاوضية، حيث لم يعد الصراع قائمًا على السيطرة المطلقة، بل على إعادة توزيع السلطة بين مكونات المجتمع المختلفة. وفي هذا السياق، أصبحت الحركات الاجتماعية، وعلى رأسها الجبهة الديمقراطية المتحدة، جزءًا من عملية إعادة بناء الدولة بدل بقائها خارجها (Giliomee, 2003, p. 118).

ومع نهاية عام 1991، أصبح واضحًا أن نظام الفصل العنصري قد دخل مرحلة الانهيار الفعلي، وأن الدولة الجنوب أفريقية بدأت تتجه نحو نموذج سياسي جديد يقوم على التفاوض وإعادة تشكيل السلطة.

الاستنتاجات:

1- أن الجبهة الديمقراطية المتحدة لم تكن مجرد حركة احتجاجية ظرفية، بل كانت بنية تنظيمية عميقة ساهمت في إعادة تشكيل العمل السياسي داخل المجتمع الجنوب أفريقي. فقد نجحت في تحويل المقاومة من حركات متفرقة إلى إطار جماهيري منظم يمتلك القدرة على التأثير في الدولة.

2- أظهرت النتائج أن قوة الجبهة لم تكن فقط في خطابها السياسي، بل في بنيتها التنظيمية اللامركزية التي اعتمدت على اللجان القاعدية، مما منحها قدرة كبيرة على الاستمرار رغم القمع الشديد.

3- وتبين أيضا أن تصاعد القمع لم يُضعف الحركة، بل ساهم في تعزيز وحدتها وتماسكها، وهو ما أدى إلى تسريع تآكل شرعية نظام الفصل العنصري.

3- أظهرت الدراسة أن التحول السياسي في جنوب أفريقيا لم يكن نتيجة عامل واحد، بل نتيجة تفاعل بين الضغط الداخلي (الحراك الشعبي) والضغط الخارجي (العقوبات والعزلة الدولية).

الخاتمة

في ضوء ما تقدم، يتضح أن الجبهة الديمقراطية المتحدة شكلت أحد أهم الفاعلين السياسيين والاجتماعيين في جنوب أفريقيا خلال مرحلة الثمانينيات وبداية التسعينيات، حيث ساهمت بشكل مباشر في إعادة تشكيل بنية المعارضة، وتوسيع نطاق المشاركة الشعبية، وتعزيز

الضغط السياسي على نظام الفصل العنصري كما يتضح أن انهيار النظام لم يكن حدثاً مفاجئاً، بل نتيجة مسار طويل من التراكمات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، كانت الجبهة جزءاً أساسياً منه، سواء من خلال التعبئة الجماهيرية أو تنظيم الحراك الشعبي أو الحفاظ على وحدة المعارضة. وبذلك، يمكن القول إن تجربة الجبهة الديمقراطية المتحدة تمثل مرحلة انتقالية حاسمة في تاريخ جنوب أفريقيا، انتهت بتفكك نظام الفصل العنصري وبداية مرحلة جديدة قائمة على التعددية السياسية والمواطنة الديمقراطية.

قائمة المصادر

أولاً: المصادر العربية :

- 1- التميمي، علي، الحركات الاجتماعية والتحول السياسي في أفريقيا، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، (2019).
- 2- الحسيني، عبد الرحمن، دراسات في التحولات السياسية في أفريقيا الجنوبية، القاهرة، دار الفكر العربي، (2017).
- 3- السعدي، محمد، المجتمع والدولة في جنوب أفريقيا، قراءة تحليلية، بغداد، دار الرافدين، (2020).
- 4- عبد الله، سامي، الحركات الطلابية ودورها السياسي في أفريقيا، القاهرة، دار النهضة العربية، (2015).
- 5- الكعبي، حسين، النظم السياسية الإفريقية والتحويلات الديمقراطية، بيروت، دار الطليعة، (2018).
- 6- النعيمي، فاضل، الهوية السياسية في المجتمعات المتعددة، عمان، دار اليازوري، (2020).

٧- العلي، نزار، جنوب أفريقيا والتحول الديمقراطي، دمشق، دار الفكر، (2017).

ثانيًا: المصادر الأجنبية:

- 1-Biko, S. (1978). I Write What I Like. London: Heinemann.
- 2- Giliomee, H. (2003). The Afrikaners: Biography of a People. Cape Town: Tafelberg.
- 3- Lodge, T. (1983). Black Politics In South Africa Since 1945. Johannesburg: Ravan Press.
- 4- Lodge, T. (2002). Politics In South Africa: From Mandela to Mbeki. Oxford: James Currey.
- 5- Mandela, N. (1994). Long Walk to Freedom. London: Little, Brown and Company.
- 6- Naidoo, P. (2002). South Africa's Political Transition and State Reform. Johannesburg: University of the Witwatersrand Press.
- 7- Seekings, J. (2000). The UDF: A History of the United Democratic Front in South Africa. Cape Town: David Philip Publishers.
- 8-Thompson, L. (2001). A History of South Africa. New Haven: Yale University Press.
- 9- Worden, N. (2007). The Making of Modern South Africa. Oxford: Blackwell Publishing

المصادر مترجمة الى اللغة الانكليزية

1. Al-Tamimi, Ali, Social Movements and Political Transformation In Africa, Beirut, Center for Arab Unity Studies, (2019).
2. Al-Husseini, Abdul Rahman, Studies In Political Transformations In Southern Africa, Cairo, Dar Al-Fikr Al-Arabi, (2017).
3. Al-Saadi, Muhammad, Society and State In South Africa: An Analytical Reading, Baghdad, Dar Al-Rafidain, (2020).
4. Abdullah, Sami, Student Movements and Their Political Role In Africa, Cairo, Dar Al-Nahda Al-Arabiya, (2015).

5. Al-Kaabi, Hussein, African Political Systems and Democratic Transformations, Beirut, Dar Al-Tali'a, (2018).
6. Al-Nuaimi, Fadel, Political Identity in Plural Societies, Amman, Dar Al-Yazouri, (2020).
7. Al-Ali, Nizar, South Africa and Democratic Transition, Damascus, Dar Al-Fikr, (2017)